صدى العلوم

متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

ترخيص رقم 2022/244

مجلة فصليّة مؤقّتًا، متخصّصة بالآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف المطبوعات: ISSN 2959-9423

السنة الثانية 20

تشرين الأول 24

العدد 6

- مفاعيل القرار (1701) وأثره في ترسيم حدود لبنان البرّيّة الجنوبية / حسن علي بشروش
- الأساس القانوني الدولي لجريمة تجنيد الأطفال / جالا الخير
- قواعد صيانة المال العام نتيجة خطأ موظّفي الإدارة (التّضمين) / أبرار جاسم محمّد
- الحوكمة الإلكترونيّة وأثرها في الإصلاح الإداريّ / أسعد قاسم مجيد
- مفاهيم الثقافة والهويّة والأجيال في المهجر / حسام علي نعيم
- الضّمانات اللاحقة على فرض العقوبة الانضباطيّة / أحمد باسم مجيد
- السُنن الإلهيّة وأهميتها في استشراف المستقبل / زينب محمد فهدا

المحتويات

11	افتتاحية العدد	رئيس التحرير
15	مفاعيل القرار (1701) وأثره في ترسيم حدود لبنان البرّيّة الجنوبية	حسن علي بشروش
42	الأساس القانوني الدولي لجريمة تجنيد الأطفال	جالا الخير
69	قواعد صيانة المال العام نتيجة خطأ موظّفي الإدارة (التّضمين)	أبرار جاسم محمّد
87	الحوكمة الإلكترونيّة وأثرها في الإصلاح الإداريّ	أسعد قاسم مجيد
113	الخروقات الإسرائيليّة لحدود لبنان الجنوبيّة والتّحفّظات اللّبنانيّة عليها	حسن علي بشروش
145	مفاهيم الثقافة والهويّة والأجيال في المهجر	حسام علي نعيم
170	الضّمانات اللاحقة على فرض العقوبة الانضباطيّة	أحمد باسم مجيد
190	السُّنن الإلهيّة وأهميتها في استشراف المستقبل	زينب محمد فهدا
209	الشيخ محمد فاروق نجا سيرته، منهجه، وآثاره العِلمية	عبدالله سمير دنون
227	أركان جريمة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلّحة	جالا الخير
260	مقوّمات الإصلاح الإداريّ في العراق	أسعد قاسم مجيد
294	الطّبيعة القانونيّة للمال العام	أبرار جاسم محمّد
313	المركز القانونيّ للموظّف العام وعلاقته بالإدارة	أحمد باسم مجيد

مفاعيل القرار (1701)
وأثره في ترسيم حدود لبنان البرّيّة الجنوبيّة

حسن علي بشروش[1]
إشراف الأستاذ الدكتور يوسف طباجا[2]

ملخّص البحث

شهد الجنوب اللبناني عمليّات عسكريّة متتالية، نتيجة الاحتلالات الإسرائيليّة المتكرّرة، ما نتج عنها ولادة فصائل مقاومة متعدّدة، لبنانيّة وفلسطينيّة. كان أبرزها وأهمّها مقاومة «حزب الله» الذي خاض معارك عسكريّة ضارية ضد الاحتلال الإسرائيلي، كرّس من خلالها حقّ لبنان بسيادة دولته على كافّة أراضيه.

وبنتيجة مقاومة الاحتلال وإفشال تحقيق أهدافه في العام 2006، انبثق القرار (1701)، الذي ألزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي اللبنانيّة وإعادة ترسيم الحدود البرّيّة عند محاذاة فلسطين المحتلّة، فعملت لجنة منبثقة عن قيادة الجيش اللبناني، على التفاوض مع وفد لقوات الأمم المتّحدة ووفد عسكري إسرائيلي، لتثبيت نقاط المعالم الحدوديّة. شملت أغلب المناطق الحدوديّة، بدءًا من شاطئ البحر عند الناقورة وصولًا حتى «مزارع شبعا» التي لم يفرض القرار المذكور انسحاب إسرائيل منها ومن قرية الغجر.

كلمات مفتاحية:

المقاومة اللبنانيّة، الكيان الإسرائيلي، الأمم المتحدة، القرار (1701)، الحدود البرّيّة.

(1) عميد ركن متقاعد من الجيش اللبناني، أحد أعضاء اللجنة العسكرية المنبثقة عن قيادة الجيش اللبناني لترسيم الحدود البرّيّة الجنوبية، منذ العام 2007؛ ومن ثم رئيس اللجنة من العام 2012 حتى العام 2017. طالب في مرحلة الدكتوراه في اختصاص العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة الإسلامية، خلدة – لبنان.

(2) أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية– معهد العلوم الاجتماعيّة.

Abstract

South Lebanon witnessed successive military operations, as a result of repeated Israeli occupations, which resulted in the birth of multiple resistance factions, both Lebanese and Palestinian. The most prominent and important of these was the resistance of Hezbollah, which fought fierce military battles against the Israeli occupation, through which it consolidated Lebanon's right to its state's sovereignty over all its lands.

As a result of resisting the occupation and the failure to achieve its goals in 2006, Resolution 1701 was issued, which obligated Israel to withdraw from Lebanese territory and redraw the land borders along occupied Palestine. A committee emanating from the leadership of the Lebanese army worked to negotiate with a delegation of the United Nations forces and an Israeli military delegation. to install boundary feature points. It included most of the border areas, starting from the seashore at Naqoura all the way to the Shebaa Farms, from which the aforementioned decision did not force Israel to withdraw from the village of Ghajar.

Key words: Lebanese resistance, The Israeli entity, United nations, Resolution 1701, Land borders.

مقدمة

شهد الجنوب اللبناني منذ العام 1948، اعتداءات إسرائيليّة متكرّرة، ذهب ضحيّتها آلاف الشهداء، وتدمير مئات المنازل، وتلف مساحات واسعة من الأراضي الزراعيّة، كما شهد توسّعًا في احتلال الأراضي، لا سيّما بعد الاجتياح الكبير للبنان في العام 1982، الذي بلغ العاصمة بيروت.

وفي جانب متّصل، تأسّست مقاومة ضد الاحتلال من فصائل مختلفة، لبنانيّة وفلسطينيّة، منذ اللحظات الأولى للاعتداءات الإسرائيليّة، كان أهمّها وأبرزها نشوء حزب الله – المقاومة الإسلاميّة، في حزيران 1982، حيث أدّى دورًا مركزيًّا وأساسيًّا في دحر القوات الإسرائيليّة عن الجنوب.

تسارعت الأحداث السياسيّة والعسكريّة والميدانيّة، سواء في لبنان، أو على صعيد الدول الإقليميّة، وكذلك على الصعيد الدولي، وتشابكت فيما بينها، كان

أبرزها تربّع الولايات المتّحدة الأميركيّة على رأس الأحادية القطبيّة الدوليّة، بعد انهيار الاتّحاد السوفياتي، في العام 1991، وعملت على رسم مسارات السياسة الدوليّة وفق مصالحها، فبدأت بإخضاع كافّة الدول لإرادتها، لا سيّما تلك المناوئة لها، مقابل تعزيز قوة الكيان الإسرائيلي وحضوره في المنطقة.

وبعد الانسحاب من بيروت ومعظم القرى الجنوبيّة، في العام 1985، عمل الجيش الإسرائيلي على إنشاء ما يسمّى بالشريط الحدودي، المؤلّف من عدة قرى على امتداد الحدود مع فلسطين المحتلّة، لتشكّل حاجزًا جغرافيًّا وطبيعيًّا يُبعد العمليّات العسكريّة للمقاومة اللبنانيّة عن المستوطنات، وسلّم زمام الأمن فيه إلى ما يسمّى بـ «جيش لبنان الجنوبي»، وهو عبارة عن عناصر لبنانيّة تتعامل مع الاحتلال وتخضع له، وسلّم قيادتها إلى اللواء المتقاعد من الجيش اللبناني، أنطوان لحد، تحت إدارة الجيش الإسرائيلي وإشرافه ومتابعته المباشرة، واللافت في الأمر، أن الشريط الحدودي نفسه، كان مسرحًا حيويًّا للنشاط العسكري إبّان حرب تموز 2006.

نتيجة لعدم تكافؤ الفرص للعدوّ الإسرائيلي في اجتياحه الأخير في تموز 2006، وعجزه عن تحقيق أي نصر ميداني، إضافة إلى عوامل داخليّة أخرى، ومعطيات دوليّة وإقليميّة، كان القرار (1701)، قد شكّل الحدّ الفاصل لوقف العمليّات العسكريّة، وفرض الانسحاب بقوّة المعادلة الجديدة، ما أعطى دفعًا قويًّا للبنان بإعادة ترسيم حدوده البريّة الجنوبيّة.

الإشكالية

عند قراءة المسارات السياسيّة والعسكريّة والدوليّة للأحداث الحاصلة والمتسارعة، يبدو جليًّا المسار التصاعدي لقوة المقاومة اللبنانيّة، مقابل التراجع الإسرائيلي، على الرغم من ما يملكه من الإمكانات الهائلة، والدعم العربي والغربي والأميركي اللا محدود.

وبعد محاولة الاجتياح في تموز العام 2006، والتصدّي البطولي للمقاومة اللبنانيّة، استطاع لبنان أن يفرض معادلات عسكريّة، جاء بنتيجتها ترسيم الحدود البرّية

الجنوبيّة اللبنانيّة وفقًا لاتفاقيّة الهدنة للعام 1949، ووضع النقاط الحدوديّة، والمعالم الثابتة، بإشراف قوات الأمم المتّحدة المنتشرة في مختلف القرى اللبنانيّة على طول الحدود مع فلسطين المحتلّة.

لذلك يأتي طرح السؤال المركزي الأساس للبحث، وفق ما يلي:

كيف أثّرت قوّة المقاومة في التأسيس لدحر الجيش الإسرائيلي، وفرض القرار (1701)؟

وينبثق عنه أسئلة فرعيّة، هي:

- ما هو أثر مفاعيل القرار (1701) في تثبيت المعالم الحدوديّة، من خلال المفاوضات تحت رعاية قوات اليونيفيل؟
- على ماذا استندت اللجنة اللبنانيّة المؤلّفة من عدد من ضبّاط الجيش اللبناني في وضع نقاط ترسيم الحدود البريّة الجنوبيّة؟
- ما هي المناطق التي شملها القرار (1701)، وما هي التداعيات المحتملة على المناطق الأخرى؟

المنهج

لا بدّ في الكتابة السياسيّة والتاريخيّة، وتوثيق أحداثها إلّا الابتداء بالمنهج التاريخي، لأنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنقل الأحداث وتوثيقها، وكذلك من الواجب اعتماد منهجًا إضافيًّا هو المنهج الوصفي التحليلي (طباجا، 2011، 133)، من أجل الوصول إلى خلاصة البحث، من خلال ربط الأحداث والمجريات ببعضها، وصولًا حتى الاستنتاج العام الناتج عن توافر المعطيات وتحليلها وربطها بما يمكّن القارئ من فهم كافّة الأحداث والمجريات الميدانيّة والسياسيّة انسجامًا مع فرض الطرف الأقوى لشروطه استنادًا إلى القوة العسكريّة التي يمتلكها.

1. أحداث محليّة وإقليميّة أسّست للقرار (1701)

شكّل الاندحار الإسرائيلي من الجنوب اللبناني في شهر أيار 2000، تحوّلًا استراتيجيًّا في مسار التطوّرات السياسيّة والأمنيّة في لبنان بخاصّة وفي المنطقة بعامّة، لا سيّما أنه أتى خلافًا للثوابت الإستراتيجيّة الصهيونيّة المرتكزة على التوسّع الصهيوني

والتمدّد الأفقي في مداه الحيوي لولادة شرق أوسط جديد. وقد طرأت على المنطقة عدّة أحداث كبرى، في الفترة الممتدّة ما بين الانسحاب الإسرائيلي في العام 2000، وتموز العام 2006، أدّت إلى معادلات جديدة، وإعادة وضع النقاط الحدوديّة، نتيجة القرار 1701، استمرّ العمل بها على مدى سنوات متتالية.

فمنذ اجتياحها المباشر لبعض القرى اللبنانيّة في العام 1976، ومن بعده اجتياح العام 1978، ومن ثمّ اجتياح العام 1982، دفعت إسرائيل أثمانًا باهظة على المستوى البشري والمادّي والمالي والمعنوي، نتيجة تصاعد العمليّات العسكريّة للمقاومة، لا سيّما في الفترة الممتدّة من العام 1982 حتى العام 2000، أجبرت القيادة السياسيّة على الانسحاب القسري من الجنوب اللبناني.

فقد قدّم «إيهودا باراك» برنامجه الانتخابي للعام 1999، على أساس الانسحاب العسكري، وهذا ما دفع بالعديد من القيادات السياسيّة والعسكريّة للموافقة عليه، وأدّى إلى كسب رأي عام المستوطنين، وهو ما أعطاه تفوّقًا انتخابيًّا للفوز برئاسة الحكومة الإسرائيلية، على قاعدة الخروج من الوحل اللبناني، والابتعاد عن ضربات المقاومة، فهذه «المرة الأولى الذي يصبح الشعار الانتخابي إلتزامًا سياسيًّا، فرضته الوقائع الميدانيّة في الجنوب» (فضل الله، 2009، ص 113).

فقد أعلن الأمين العام للأمم المتّحدة، كوفي أنان، أنه في تاريخ «17 نيسان/ أبريل 2000، استلمتُ إخطارًا رسميًّا من حكومة إسرائيل بقرارها سحب قواتها من لبنان بحلول تموز/ يوليه 2000. بما يتّفق تمامًا مع قرارَيْ مجلس الأمن 425/ 1978 و426/ 1978. كما أُبلغت كذلك بأن حكومة إسرائيل تعتزم في ذلك التعاون تعاونًا كاملًا مع الأمم المتّحدة» (تقرير الأمم المتحدة، 2000). إلّا أن اشتداد وطأة العمليات العسكرية عجّلت على الانسحاب فكان في أواخر أيار.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيليّة باراك، قد أصدر «تعليماته إلى القيادة الإسرائيليّة ليكون الانسحاب الإسرائيلي المرتقب من لبنان إلى الحدود الدوليّة المتفق عليها عام 1923» (الجوني، 2007، ص 348).

منذ تسلّم جورج بوش الابن، في 20 كانون الثاني 2001، رئاسة الولايات المتحدة الأميركية، اندرجت كافّة الأحداث الجارية في المنطقة، ضمن سياسته الشرق

أوسطيّة الجديدة، القائمة على إخضاع الدول والشعوب، ونشوء شرق أوسط جديد، يتحكّم بمفاصله، لذلك تسارعت الأحداث، وشهدت تطوّرًا سياسيًّا وعسكريًّا لافتًا، ما تزال مفاعيله سارية حتى اليوم، على الرغم من انقضاء مدة طويلة من الزمن على رحيل بوش عن سدّة الرئاسة الأميركيّة.

ومن أجل الإحاطة المعرفيّة بأحداث المنطقة، وتأثيرها الداخلي والخارجي، لا بدّ من الوقوف عند أبرز الأحداث، ومدى انعكاسها على الاجتياح الإسرائيلي 2006، وبالتالي مرتكزات القرار (1701)، مع عرضها بشكل مقتضب جدًّا، تلافيًا للإطالة، وإنّما يأتي ذكرها على سبيل ذكر عناوينها دون الغوص بها.

1.1. رحيل حافظ الأسد واستلام نجله بشار مقاليد الحكم

لم تكتمل فرحة الانتصار بتحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي، حتى جاء نبأ وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، في العاشر من حزيران من العام نفسه، بعد أن كان ركنًا أساسيًّا في الصراع ضدّ العدو الإسرائيلي، وداعمًا كبيرًا للمقاومة اللبنانيّة، بمختلف فصائلها، لا سيّما حزب الله.

لقد ظنّ العدو نفسه، ومن خلفه الولايات المتحدة، أنه قد تهيّأت لهما الظروف الإقليميّة برحيل الأسد الأب، وبات باستطاعتهما جرّ سوريا ولبنان إلى التنازل الفعلي للكيان الصهيوني، بعدما عجزا عن إخضاعهما بطرق وأساليب متنوّعة، ما بين الحرب العسكريّة والضغوط السياسيّة والاقتصاديّة.

إلا أنّ حضور نجله بشار، وتسلّمه مقاليد الحكم، وإصراره على إكمال مسيرة والده، بات سندًا أقوى لحزب الله في لبنان، والمقاومة الفلسطينيّة، فخيّب آمال الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض الدول الأوروبية والعربية، ما دفعهم إلى اتخاذ خطوات تصعيديّة كبرى، كان أبرزها القرار (1995)، في أواخر العام 2004، ومن ثمّ إشغال سوريا بمعارك عسكرية عنيفة، في آذار 2011.

2.1. عملية 11 أيلول 2001 وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط

شنّ تنظيم القاعدة هجومَيْن انتحاريَّيْن على برجَي «مركز التجارة العالمي» في مدينة نيويورك الأميركيّة، في 11/ 9/ 2001، كما هاجم مقرّ «البنتاغون» الأميركي

بهجوم ثالث، وقد نفّذ العملية (19) انتحاريًّا سعوديًّا (فرانس 24، 2021)، ما أوقع عددًا كبيرًا من القتلى.

استغلّت الولايات المتّحدة الحادثة، وأعلنت قيام حلف دولي لغزو أفغانستان، حيث بدأت رسميًّا عمليّاتها العسكريّة في أفغانستان، في السابع من تشرين الأول 2001، وشاركت (51) دولة في الحرب بما في ذلك حلف شمال الأطلسي (الناتو) (الجزيرة، 2024). أي بعد مرور (26) يومًا فقط من العمليّات الانتحاريّة، وهذا ما يثير الريبة والشكّ في أصل العمليّات والهدف من احتلال أفغانستان، كما يشير إلى تحضيرات مسبقة لهذه الغاية.

أسّس احتلال أفغانستان لسيطرة أميركيّة مباشرة على جزء من منطقة الشرق الأوسط، من خلال حضور قواتها العسكريّة، وعدم الاكتفاء بالأنظمة المتحالفة، وهذا ما مهّد لاحقًا لاحتلال العراق، ومن ثم التوجّه نحو لبنان في العام 2006.

3.1. احتلال العراق 2003

بعد أفغانستان، بدأت الإدارة الأميركيّة العمل على السيطرة تدريجيًّا على منطقة الشرق الأوسط، من خلال ادعاءات نشر الحريّة والديمقراطيّة وفق مفهومها الخاصّ، وأرادت الوصول إلى الحدود الإيرانيّة والحدود السوريّة، من أجل إطباق الحصار عليهما، والعمل على إسقاطهما سياسيًّا أو عسكريًّا، من خلال احتلال العراق، وكان «بول وولفوتز» (Wolfwitz)، مساعد وزير الدفاع الأميركي، قد صارح السفير الفرنسي أنه «سوف يصبح العراق ديمقراطيًّا خلال ستة أشهر، وسينسحب ذلك على الشرق الأوسط كلّه» (لوزيل، 2011، ص 563)، وهذا ما مهّد لحشد تحالف دولي.

وبسبب اتّهامات مزيّفة، تبيّنت لاحقًا عدم صدقيّتها، أقدمت الولايات المتّحدة على تأليب الرأي العام الدولي ضد العراق، وشكّلت تحالفًا دوليًّا أقدم على غزو العراق، في النصف الأوّل من العام 2003، ما أدّى إلى تدمير الجيش العراقي والقوات المسلّحة، وتمّ تنصيب حاكم يعمل تحت الإمرة الأميركيّة المباشرة.

وقد أوضح المؤلف البريطاني، والمراسل الصحفي، «باتريك سيل»، أن الحرب على العراق، إنما هي «حرب استعماريّة من الطراز القديم مبنية على أكاذيب وأطماع

وأوهام جيو – سياسيّة، لا علاقة لها أبدًا بتجريد العراق من السلاح أو «تحرير» الشعب العراقي» (سولت، 2011، ص 416).

4.1. القرار (2004/1559)

بعد أن تولّى جورج بوش الابن مقاليد الحكم في الولايات المتّحدة الأميركيّة، عمل على مبدأ إعادة هيكلة السياسة الأميركيّة في منطقة الشرق الأوسط، وقد عبّرت عنها وزيرة خارجيّته «كوندوليزا رايس»، فأراد عزل «حزب الله» بسحب الغطاء الشرعي المحلّي عنه، لسحب سلاحه، وفي الوقت نفسه، إخراج القوات العسكريّة السوريّة من لبنان، وإعادة السياسة الخارجيّة اللبنانيّة إلى الحضن الأميركي المباشر، بعد سنوات من وضعها في الحضن السوري.

أسّس صدور القرار (1559)، في 2 أيلول 2004، على إدخال لبنان وسوريا في سياق العمل على ولادة «الشرق الأوسط الكبير»(رايس، 2005). ورسم معالم تحوّل جذري في الموقف الأميركي من سوريا ولبنان (كوفمان، 2011، ص 15)، استنادًا إلى قول الرئيس الأميركي جورج بوش، بأن للولايات المتّحدة «سياسة جديدة» (رايس، 2005).

5.1. اغتيال رفيق الحريري في شباط 2005

لم يكد يمرّ ستّة أشهر على صدور القرار (1559)، حتى شهد لبنان عمليّة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، في 14 شباط 2005، ما أسّس لفوضى عارمة، وهزّ بنيان الحكومة اللبناني، وضرب الاستقرار في لبنان.

ولأن الحريري لم يكن «ضحيّة نكرة» (كولبل، 2006، ص 20)، إنما هو أحد أكبر أرستقراطيّي المال، وله نفوذ واسع في السياسة المحليّة والإقليميّة والدوليّة معًا، لذلك هو «متحكّم بمفاتيح السلطة» (كولبل، 2006، ص 20)، فسرعان ما توالت الاتّهامات والتصريحات السياسيّة والأمنيّة والقضائيّة دون أدّلة، وقبل مرور ساعات قليلة على الاغتيال، وجّهت الإدارة الأميركيّة الاتهام إلى سوريا، فسحبت سفيرتها من سوريا مباشرة (كونا، 2005)، ثم توجّه الاتّهام لاحقًا إلى «حزب الله».

6.1. الانسحاب العسكري السوري من لبنان 2005

بعد اغتيال الحريري، ضغطت الدول الأوروبيّة والولايّات المتّحدة الأميركيّة على القيادة السوريّة، لتنفيذ القرار (1559)، وسحب قواتها العسكريّة من لبنان، وكانت قد عملت تلك الدول على تأليب الرأي العام اللبناني، وتبنّي مطالبها. وأرادت الإدارة الأميركيّة بذلك إحراج سوريا ولبنان معًا، وفي جانب آخر الضغط على «حزب الله»، وسلبه ركيزة سياسيّة قويّة. ومن ثم انتقل الاتّهام إلى عدّة عناصر من «حزب الله» براءتهم فيما بعد، بحسب تحقيقات المحكمة الدولية الخاصّة بلبنان.

لقد أعلن الرئيس بشار الأسد، في خطاب أمام مجلس الشعب السوري، أن «بلاده ستسحب كامل قواتها من لبنان إلى سهل البقاع قبل سحبها إلى الحدود مع لبنان»، وأكّد أن «الانسحاب التزام باتفاق الطائف وتطبيق لمقتضيات قرار مجلس الأمن (1559)» (الجزيرة نت، 2003). وبالفعل، بحلول 26 نيسان 2005، أجْلَت القيادة السورية قواتها العسكرية من لبنان، علمًا أن هذه القوات كانت قد تخلّت «عن كلّ مواقعها العسكريّة تقريبًا في بيروت والمناطق المحيطة»، منذ العام 2001 (الجزيرة نت، 2001).

7.1. عملية «الوعد الصادق»

بعد المماطلة الإسرائيليّة في إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين اللبنانيّين، حذّر الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، العدوّ الإسرائيلي، من أن عدم إطلاقهم له عواقب كبيرة، وأرسل إشارة بالغة «أننا لن نترك أسرانا في السجون» (العلاقات الإعلاميّة في حزب الله، 2005)، وأكّد بأن كل الخيارات مفتوحة، بما فيها أسر جنود.

ففي صباح الثاني عشر من تموز 2006، تمكّنت «المقاومة الإسلامية» (حزب الله)، من أسر جنود صهاينة قرب موقع «خلّة وردة» عند الحدود الجنوبية مع فلسطين المحتلة، ما شكّل ضربة عسكريّة قوية لم يستطع الجيش الإسرائيلي تحمّلها.

وأشار السيد نصر الله، في مؤتمر صحفي إثر العملية، إلى الضغوط الدوليّة الهائلة على لبنان، وأن «أي عملية إسرائيليّة لا يمكن أن تعيد الجنديَّيْن، وبالتالي ليس هناك غير التفاوض غير المباشر»، وشدّد على أنه «لا يمكن لأيّ قوة في العالم أن تعيد هذَيْن الأسيرَيْن إلى ديارهما «المغتصبة» إلّا بهذه الطريقة» (موقع العهد الإلكتروني، 2005).

8.1. الاجتياح الإسرائيلي للبنان في تموز 2006

اتّخذت إسرائيل من عمليّة أسر جنودها، ذريعة لتنفيذ مخطّطاتها المسبقة، والمدعومة من الولايات المتّحدة الأميركيّة، بخلق الشرق الأوسط الجديد.

عاش لبنان تحت رحمة القصف الجوّي العنيف الذي طال معظم الأراضي اللبنانيّة، إضافة إلى اجتياح برّي لمنطقة الجنوب متجاوزًا مواقع الأمم المتّحدة لا بل قصفت عدة مواقع لهذه القوات ومقتل جميع ضباط وافراد موقع «الخيام»، فخرق الجيش الإسرائيلي بذلك كافة الاتّفاقات السابقة، وعمل على تأسيس قواعد اشتباك جديدة، يهدف منها إلى بسط سلطته مجدّدًا، وسحق المقاومة، وإسقاط أقوى ورقة عسكريّة في المنطقة من أمام قواته.

استمرّ القتال مدة ثلاثة وثلاثين يومًا من المعارك العسكريّة الضارية، إثر تصدّي «حزب الله» للاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، الذي انطلق يوم الثاني عشر من تموز 2006، وانتهت العمليّات العسكرية تنفيذًا للقرار (1701)، صباح الرابع عشر من آب.

أثبتت ضراوة المعارك العسكريّة، وتشبّث المقاومة اللبنانيّة، امتلاك لبنان لقوة متكافئة مع قوة الجيش الإسرائيلي، فأثمرت نتائجها ردعًا عسكريًّا جديدًا وتحقيق توازن عسكري، أجبرت الأخير على سحب قواته المنهكة.

2. القرار 1701 ومفاعيله

تشكّل القرارات الدولية ومنها القرار (1701) بمضمونه، تحديد المشاكل ما بين الدولة اللبنانيّة وكيان الاحتلال منذ قيامه باحتلال فلسطين سنة 1948، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، أو مكتوبة بالنصّ، أو تفاهمًا شفهيًّا. فقد سبقه اتفاقيّة الهدنة سنة 1949. ثم اتّفاق 17 أيار سنة 1983، إثر الاجتياح الكبير للبنان الذي أسقطه مجلس النواب في جلسته الشهيرة في تلك الفترة، ما أدّى إلى انسحاب الحكومة من هذه الاتفاقية، في سنة 1984. ومن بعده تفاهم تموز العام 1993، غير المباشر وغير المكتوب، إنّما جاء نتيجة معادلة عسكريّة نتجت عن عملية «تصفية الحساب» الإسرائيليّة ووقف إطلاق النار، بعد اعتداءات جوّيّة كبيرة في تموز 1993، فشل في تحقيق أهدافه، فأعطت

معادلة ميدانيّة غير مكتوبة، لصالح المقاومة اللبنانيّة. وفي العام 1996، وبعد عملية عناقيد الغضب والتي قُصف فيها أحد مواقع الأمم المتّحدة بعد أن التجأ إليه المدنيّون، وأدّى إلى مجزرة بحقّهم، في بلدة «قانا»، والتي فضحت نوايا العدوان وأدّى الضغط العسكري للمقاومة والضغط الإعلامي العالمي إلى تفاهم نيسان 1996، الذي قضى بحماية المدنيّين اللبنانيّين مقابل قصف المستوطنات الإسرائيليّة في شمال فلسطين المحتلّة (للاطّلاع على بنود التفاهم، راجع: صحيفة النهار، 1996).

جاء تفاهم نيسان 1996، بعد مضي ما يقارب الثلاث سنوات على عملية «تصفية الحساب»، وبعد الاعتداءات الجويّة المكثفة لمختلف الأراضي اللبنانيّة، تحت مسمّى «عناقيد الغضب»، المدعومة عربيًّا وأوروبيًّا وأميركيًّا، والذي مهّد لها مؤتمر القمّة في «شرم الشيخ» في 13 أذار 1996 (صحيفة الديار، 1996)، التي حضرها أيضًا مدير وكالة الاستخبارات الأميركية، مع نظراء له من سائر الدول المشاركة (صحيفة الديار، 1996)، بهدف القضاء على المقاومة اللبنانيّة والفلسطينيّة، وأُطلق عليها تسمية قمّة «صُنّاع السلام» (صحيفة السفير، 1996). وقد أعطت إشارة واضحة للعمل العسكري ضدّ لبنان، لتحقيق هدف رئيس أنه «إذا كان لنا أن نحظى بعمليّة سلام تستحق الإنقاذ، فنحن بحاجة إلى اجتراح حدث دراماتيكي يُعرب فيه الزعماء العرب عن شجبهم وإدانتهم للإرهاب ويتوافقون على اتّخاذ خطوات جدّية لمكافحته» (روس، 2005، ص 327).

صرّح الجنرال إيتان بن إلياهو، مساعد رئيس شعبة العمليّات في هيئة الأركان العامّة الإسرائيليّة، بعد انتهاء العمليّة عن أهدافها، بأنها تتحدّد بـ «ضرب حزب الله وبناه التحتية؛ ضرب تنظيماته؛ التسبّب بردعه، وفي نهاية الأمر التسبّب بأن تكون أساليب عمل حزب الله مختلفة تمامًا بعد هذه العمليّة» (صحيفة هآرتس، 1996).

وبفشل تحقيق الأهداف الإسرائيليّة، تكون الدولة اللبنانيّة حقّقت نصرًا سياسيًّا وعسكريًّا على إسرائيل، بعدما «استطاعت المقاومة في لبنان، تحقيق انجازات ميدانيّة وعسكريّة، لم يستطع الاحتلال التأقلم معها، ما شكّلت ضغطًا إضافيًّا عليه، لا سيّما استمرار قصف المستوطنات حتى اللحظة الأخيرة من العدوان، وإفشال أهداف العدوان، الأمر الذي شكّل انكسارًا إسرائيليًّا، وفشلًا واضحًا، كما اكتسبت المقاومة

شرعيّة الاعتراف المحلّي والإقليمي والدولي بها، إضافة إلى اكتسابها حقّ الدفاع عن النفس وعن المدنيّين اللبنانيّين (إبراهيم، 2018، ص 480). لذلك يشكّل «تفاهم نيسان» منطلقًا أساسيًّا ورئيسًا لقواعد التفاوض بالقوّة مع العدو الإسرائيلي.

بعد الاندحار الإسرائيلي من معظم الأراضي اللبنانيّة الجنوبيّة في العام 2000، الأمر الذي شكّل أول هزيمة استراتيجيّة للجيش الإسرائيلي، ترسّخت معادلة جديدة ما بين الدولة اللبنانيّة من خلال مقاومة «حزب الله»، من جهة، والكيان الإسرائيلي، من جهة أخرى، بعدم إمكانيّة احتلال أي جزء من الأراضي اللبنانيّة، وإنما العمل جارٍ على تحرير ما تبقّى منها في «مزارع شبعا» و«قرية الغجر» و«تلال كفر شوبا».

هذه المعادلة الجديدة، غير المكتوبة وغير الناتجة عن مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، تأتي في سياق التفاهمات الضمنيّة المستندة إلى القوة العسكريّة للجانب اللبناني، وهذا ما يشكّل النموذج الخامس في العلاقة اللبنانيّة مع الكيان الإسرائيلي، والقائم على مبدأ فرض الحقّ اللبناني بالقوّة التي تمتلكها الدولة اللبنانيّة من خلال قوّة المقاومة، لذلك غفل عن دراستها العديد من الباحثين في دراساتهم لهذا النموذج في العلاقة اللبنانيّة مع الكيان الإسرائيلي.

إثر الاندحار الإسرائيلي، وتنفيذًا لبنود اتفاقيّة الهدنة للعام 1949، أُعيد تشكّيل لجنة عسكريّة مشتركة، من قوات الطوارئ الدوليّة التابعة للأمم المتّحدة في جنوب لبنان، ومجموعة من ضباط الجيش اللبناني، إضافة إلى مجموعة من الضباط الإسرائيليّين، للتحقّق من الانسحاب الكامل والتامّ للقوات الإسرائيليّة، وهذا ما يشكّل النموذج السادس في العلاقة مع الكيان الإسرائيلي.

وبالعودة إلى القرار (1701)، فقد صدر في اليوم الثالث عشر من آب 2006، إثر مفاوضات عسيرة، وتآمر داخلي وخارجي، وبعد إنهاك الجيش الإسرائيلي في المعارك، وإخفاقه في تحقيق أي تقدّم على الساحة اللبنانيّة، وجاءت نتيجته معاكسة، باعتراف القيادة الإسرائيليّة نفسها بالإخفاق، وتشكيل لجنة «فينوغراد» للتحقيق في مسألة الهزيمة، تحت مسمّى النظر بالإخفاقات.

3. ربط علامات الحدود على الخط الأزرق بالقرار (1701)

فَتَحَ إبلاغ الحكومة الإسرائيليّة الأمين العام للأمم المتّحدة استعدادها لتنفيذ القرار (425)، في نيسان 2000، الطريق لترسيم الحدود الجنوبيّة اللبنانيّة، فكلّفت «الأمم المتّحدة» فريق الخرائط لديها لرسم الخطّ الحدودي الجنوبي، فأنتج هذا الفريق خطًّا غير مطابق للحدود الدوليّة اللبنانيّة الجنوبيّة، لذلك أشير إلى هذا الخطّ بأنه «خط انسحاب» وليس بخطّ حدودي وعُرف بـ «الخط الأزرق» (شحيتلي، 2024، ص 103). وقد عُين تيري رود لارسن (Terje Rod-Larsen)، مندوبًا عن الأمم المتّحدة للإشراف على الانسحاب الإسرائيلي من لبنان.

تسلّم الفريق اللبناني من لارسن، خريطة مقياس (1/ 50000)، عُرفت بـ «خريطة لارسن»، رُسِمَ عليها الخط الأزرق (شحيتلي، 2024، ص 103)، وقد شرح رئيس أركان المستشارين العسكريّين للأمم المتحدة الجنرال فرانسوا ديرو (François Dureau)، مهمّة القوّات الدوليّة المتعلّقة بتأكيد «الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانيّة، وأن هذه القوات تستعين بفريق تقني من الخبراء، يحدّد خط الانسحاب ويرسمه على الأرض، لتتمكّن القوات الدولية من تأكيد إتمام الانسحاب» (حطيط، 2004، ص 85).

بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، انطلقت لجنة عسكريّة لبنانيّة، مؤلّفة من ضبّاط من الجيش اللبناني، بقيادة العميد الركن «أمين حطيط»، بتكليف مباشر من رئيس الجمهوريّة «إميل لحود»، في تاريخ 26/ 5/ 2000، للعمل مع «فريق خبراء الأمم المتحدة للتأكّد من الانسحاب الإسرائيلي» (حطيط، 2004، ص 28).

استمرّ عمل اللجنة مدة (69) يومًا، انتهى في 3/ 8/ 2000، بعد أن أنهت الأمم المتّحدة مهمّة الترسيم اعتبارًا من 26 تموز من العام نفسه، رغم تحفّظ الفريق اللبناني على التحقّق الأخير في منطقتي «المنارة» عند النقطة الرقم (23)، و«يارون» عند النقطة الرقم (18)، واجتمع الفريقان، اللبناني والدولي، للتأكّد من متابعة إزالة الخرقَيْن الأخيرَيْن، ومعالجة التحفّظ اللبناني.

وسجّل تاريخ الثالث من آب، آخر يوم تواصل للفريقين ضمن المهمّة المحدّدة، وإعلان نهاية المَهمّة، وأُعطيت الأوامر بمتابعة الانتشار الأمني على طول الخطّ الأزرق من قبل قوات الأمم المتّحدة المؤقتة في لبنان (حطيط، 2004، ص ص 395-397).

1.3 مرحلة القرار (2006/1701)

بعد فشل العدوّ الإسرائيلي، بدعم أميركي مباشر، بتحقيق أهدافه من العدوان على لبنان، أصدر مجلس الأمن الدولي، القرار الرقم (1701)، في 31 آب 2006، وقضى بوقف الأعمال القتالية بين «حزب الله» وإسرائيل (للمزيد راجع نصّ القرار: الأمم المتحدة، 2006)، ودعا مجلس الأمن كلًّا من إسرائيل ولبنان إلى احترام الخط الأزرق الذي تمّ ترسيمه في أيار 2000، كما تضمّنت الفقرة (4) منه أن مجلس الأمن «يعيد تأكيد تأييده القوي للاحترام التامّ للخط الأزرق»، وكذلك نصّت الفقرة 5 منه أن مجلس الأمن «يعيد أيضًا تأكيد تأييده القوي، حسب ما أشار إليه في جميع قراراته السابقة ذات الصلة، لسلامة لبنان الإقليميّة وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليًّا، على النحو المتوخّى في اتّفاق الهدنة العامّة بين إسرائيل ولبنان المؤرخ 23 آذار/ مارس 1949». وقد دخل القرار، بموجب طبيعته القانونيّة ضمن «نطاق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة. وبالتالي فهو ذاتي الإلزام القانوني تحت طائلة الإجراءات الزاجرة التي لحظتهما المادتان 41 و42 من الميثاق في حال المخالفة والانتهاك» (المصري، 2008، ص 116).

لقد جاء القرار (1701)، لوقف العمليّات العسكريّة في لبنان، واستقرار منطقة الشرق الأوسط بكاملها. وتضمّن «على عكس القرارين 425 و426، مهمّات تفصيليّة لقوات الطوارىء الدوليّة، في مواد القرار، منها رصد وقف أعمال القتال، ومرافقة ودعم القوات المسلّحة اللبنانيّة في أثناء انتشارها في جميع أرجاء الجنوب، بما في ذلك على طول الخطّ الأزرق»(دوغان، 2018، ص 153)، إضافة إلى مهامّ متعدّدة أخرى، وذلك دون المساس بمسؤوليّة حكومة لبنان.

وتنفيذًا للقرار، تمّ تعزيز قوات اليونيفل بقوات كبيرة، جاء معظمها من دول الصفّ الأول الأوروبيّة مثل فرنسا، إيطاليا وإسبانيا. وبدأت لجنة عسكريّة ثلاثيّة من قوات الأمم المتّحدة ولبنان وإسرائيل، اجتماعاتها برئاسة قائد اليونيفل الجنرال

«كلاوديو كراسيانو»، وذلك لتنسيق الانسحاب الإسرائيلي وتسليم اليونيفل مقاطع الأرض التي ينسحب منها، ومن ثم يدخلها الجيش اللبناني، حيث أصبحت كلّ المنطقة ما بين نهر الليطاني شمالًا، والخط الأزرق جنوبًا، منطقة عمليّات للجيش اللبناني إلى جانب اليونيفيل.

في السادس والعشرين من كانون الثاني 2007، شكّلت قيادة الجيش اللبناني «لجنة تقنيّة» فرعيّة منبثقة من اللجنة الثلاثيّة الدائمة للاجتماعات الدوريّة المتعلّقة بتنفيذ القرار (1701)، لتجتمع بصورة دوريّة أو عندما تدعو الحاجة، برئاسة قائد اليونيفيل، ومشاركة الطرفَيْن اللبناني والإسرائيلي، في مركز حدودي تابع للأمم المتّحدة، عند بوابة الناقورة.

2.3. لجنة وضع العلامات على الخطّ الأزرق 2007 – 2017

بتاريخ السادس والعشرين من شباط 2007، وبموجب مذكّرة خدمة صادرة عن أركان الجيش للعديد، تحت الرقم (2146)، تشكّلت لجنة إعادة وضع العلامات السابقة على الخطّ الأزرق، وكُلّفت بمهام عديدة، أهمّها إعادة وضع العلامات الحدوديّة السابقة، التي تمثّل النّقاط الحدوديّة التاريخيّة بين لبنان وفلسطين المحتلّة، وضمّت اللجنة عددًا من الضباط التابعين لعدّة وحدات في قيادة الجيش، من بينهم كاتب البحث.

بدأت الأعمال المكتبيّة والإداريّة والفنّيّة، واستكملت بأعمال ميدانيّة على الأرض، حيث بدأت اللجنة عملها بشكل منظّم ومتسلسل، بهدف الوصول إلى مرحلة تنفيذ المهمّة على كامل الحدود.

3.3. عمل اللجنة العسكريّة التقنيّة الميداني

في الاجتماعات الثلاثيّة في الناقورة، تمّ وضع أُسس عمل اللجنة الفرعيّة التقنيّة، وكان من أساسيّات الشروط العمليّة، هو موافقة الأطراف الثلاثة على تثبيت أيّ نقطة حدوديّة، من خلال اعتماد الألوان الثلاثة مجتمعة على نفس النقطة، دون أي اختلاف في نقاط المعالم الجغرافية، فاعتمد فريق اليونيفيل اللون الأزرق، والفريق اللبناني اللون الأحمر، فيما اعتمد وفد العدوّ الإسرائيلي اللون الأصفر، وقد تمّ وضع معالم حدوديّة نُقَطية في بعض المواضع، عبارة عن برميل حديد مملوء بالباطون.

سرعان ما واجهت انطلاقة اللجنة صعوبات، بسبب تعنّت إسرائيل وإصرارها على اعتماد «خريطة لارسن» مرجعًا وحيدًا لاستخراج الإحداثيّات لنقاط الخطّ الأزرق. وحيث إن مقياس الخريطة هو (1/ 50000)، ذلك يعني أن كلّ ملم واحد على الخريطة يساوي (50) مترًا على الأرض، وبالتالي فإنه يمكن أن تُزاح النقطة عن مكانها الأساسي بمعدل خمسين مترًا، وهذا ما يفسح المجال للعدوّ الإسرائيلي بقضم بعض الأراضي اللبنانيّة.

لكن أمام إصرار الفريق اللبناني المستند إلى القوّة والتهديد بالانسحاب من العمل، رضخ الجانب الإسرائيلي لاعتماد الإحداثيّات الرقميّة للخط الأزرق ذات الدقّة العالية، وذلك للغاية التقنيّة في العمل، وليس كاعتراف به كمستند نهائي للخطّ الأزرق، عندها قدّم قائد قوات الأمم المتّحدة الجنرال كراسيانو، لائحة بالنقاط الحدوديّة بإحداثيّات رقميّة (Digital Blue Line)، في تاريخ 21/ 3/ 2007. أيضًا حاول الوفد الإسرائيلي، وبموافقة من قوات اليونيفيل، أن يعطي هويّة جديدة، وأرقامًا جديدة لنقاط الخطّ الأزرق، فتمحو بذلك أرقام النّقاط المذكورة في اتفاقيّة نيو – كامب 1923، وفي اتفاقيّة الهدنة 1949، من التداول، ما دفع بالوفد اللبناني إلى رفض اقتراح قوات الأمم المتّحدة باستحداث تسميات جديدة للنقاط الحدوديّة والإبقاء على التسميّات التاريخيّة السابقة (Border Point؛ باختصار BP)، وأصرّ على إبقاء الهويّة الأساسيّة للنقاط الحدوديّة، واشترط عدم اعتماد أيّ نقطة على الأرض ما لم تتطابق مع خطّ اتفاقية العام 1923.

اقترح أعضاء اللجنة اللبنانيّة بدء الترسيم من الغرب نحو الشرق، انطلاقًا من النقطة (ب 1) الشهيرة عند شاطىء البحر في الناقورة، لكن بعد مداولات عديدة ورفض الجانب الإسرائيلي، اقترح قائد القوات الدوليّة على الجانبَيْن البدء بترسيم الحدود اللبنانيّة مع فلسطين المحتلّة، في مقطع تجريبي (Pilot-Project)، يتمّ فيه تحديد آليّة تعليم الخط الأزرق، فتمّ التوافق على الاقتراح والعمل به، بترسيم مقطع تجريبي يمتدّ من النقطة (ب 3) إلى النقطة (ب 6)، وتمتدّ للشرق من «الناقورة» عند حدود «اللبونّة» وفي «علما الشعب»، وبعد عدّة اجتماعات ومراجعات وعمليّات قياس وتحقّق، وأعمال هندسيّة من إزالة الألغام، وفتح ممرّات للوصول إلى النقاط الحدوديّة، وزرع أوتاد

بنتيجة القياسات للنقاط المتّفق عليها، عندها أتت مرحلة وضع قاعدة اسمنتية، تتمركز وسط النقطة المقاسة، تتمّ بعدها عمليّات التأكّد والتحقّق والكشف التقني والهندسي والإداري والأمني والعسكري، لكل برميل وُضع على القاعدة الاسمنتيّة، لتأتي اللجنة وتنهي عمليّة الكشف النهائي والتحقّق منه، بعد طلاء البرميل باللون الأزرق وفق الآليّة المتّفق عليها مع القوات الدوليّة، وهذه العمليّة تتمّ عند تنفيذ كل نقطة وعلى مراحل. وعندما نجحت التجربة الأولى، تكرّرت المقاطع بشكل يغطّي كامل الحدود مع فلسطين المحتلة.

وبفضل ارتكاز العمل على الإحداثيّات الرقميّة، استُخرجت لائحة إحداثيّات تضم (741) نقطة من الخطّ الرقمي، منها (584) نقطة من الناقورة حتى الوزاني، إضافة إلى (157) نقطة من الوزّاني حتى جبل الشيخ.

وبعد أن كانت نقاط خطّ الهدنة في العام 1949، عبارة عن (38) نقطة، أصبح عدد النقاط الحدوديّة، بنهاية عمل اللجنة في العام 2017، يساوي (278) نقطة، أي بزيادة معالم (240) نقطة حدوديّة مع فلسطين المحتلّة.

وهذا ما يعطي ترسيمًا حدوديًّا دقيقًا، لم يكن موجودًا سابقًا، إنّما جاء نتيجة إصرار الوفد اللبناني، والعمل الدؤوب، ولكن الأهمّ من ذلك كلّه، هو الاستناد إلى قوة الدولة اللبنانية بارتكازها إلى عنصر المقاومة التي منعت إسرائيل من احتلال لبنان في العام 2006، أو تحقيق أهدافه بالسيطرة السياسيّة عليه.

4.3. مناطق التحفّظات اللبنانيّة

ما يزال هناك تحفّظًا لبنانيًّا على تحديد (13) منطقة، بانتظارالتطوّرات القادمة، وهذا ما دفع بالدولة اللبنانيّة، بمساندة المقاومة، إلى المطالبة بحلّها سلميًّا، لأنها تشكّل خرقًا إسرائيليًّا مستمرًّا للأراضي اللبنانيّة، وبالتالي خرق القرار (1701).

وقد أعلنت الحكومة اللبنانيّة تحفّظها، وعدم قبول ترسيم (13) نقطة حدوديّة متنازع عليها، أثناء تنفيذ عمليّة ترسيم الحدود الجنوبيّة البريّة والبحرية، وسلّمت بها جدولًا إلى اليونيفيل في 18 آب 2010 (مراد، 2020، ص ص 175 – 190). وتهدف

هذه التحفّظات إلى صون حقوق لبنان انطلاقًا من واجب تسوية المنازعات الدوليّة بالطرق السلميّة.

وخلال عمليّة إعادة وضع العلامات عند الحدود البريّة الجنوبيّة اللبنانيّة، أجرى الجانب اللبناني دراسة دقيقة للخطّ الأزرق، وحدّد الفوارق بينه وبين الحدود الدوليّة في ثلاث عشرة منطقة، اعتبرها مناطق تحفّظ، وهي: رأس الناقورة (B1-BP1)، علما الشعب (B10-B11)، علما الشعب (B13)، علما الشعب (BP6-BP7)، البستان (B21-B22)، مَرْوَحين (B26-BP9)، رميش (BP15-BP17)، يارون- مارون الرأس (BP19-BP21)، بليدا (BP28-BP29)، ميس الجبل- حولا (BP32-B72)، العديسة (B79-BP37)، العديسة- كفر كلا(BP 37-B87)، المطلّة- الوزّاني (BP38-BP38/3).

صورة تظهر نقاط التحفّظ (13)

من خلال صورة جوية للحدود

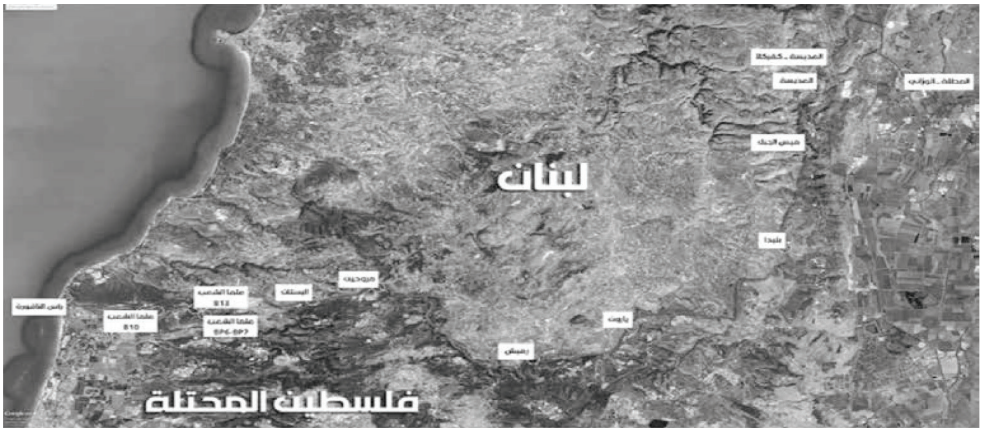

5.3. تعثّر تطبيق القرار (1701) في منطقة «مزارع شبعا»

تحوّلت قضية «مزارع شبعا» إلى نقطة نزاع، لاختلاف الطروحات التي قدّمها مختلف الفرقاء، ففي حين أعلن الكيان الإسرائيلي أنه سحب قواته من لبنان تنفيذًا للقرارات الدوليّة، وأن المزارع تتبع الأراضي السوريّة، وبالتالي فإن احتلالها منه لا يخضع للقرارين (425/ 1978) أو (1701/ 2006)، ويرى أن مسألة الانسحاب

منها تعود لطبيعة التوازن والاتّفاق مع الدولة السوريّة التي أرسلت وثائق إلى الأمم المتّحدة تقرّ فيها أن المزارع تابعة للدولة اللبنانيّة. في المقابل، أعلنت الدولة اللبنانيّة أن المزارع تتبع لسيادتها، بالتالي فإن ما ينطبق على القرى اللبنانيّة الجنوبيّة المحرّرة، فإنه حُكمًا ينطبق على «مزارع شبعا»، لذلك ترى الدولة اللبنانيّة أن تلك المزارع هي أراضٍ لبنانيّة محتلّة.

واستنادًا إلى الإعلان اللبناني، فإن «حزب الله» يلتزم بمسألة تحريرها كما عمل على تحرير مختلف المناطق اللبنانيّة الأخرى، وأن القرار (1701) يشملها، كما إن الاحتلال الإسرائيلي يتحمّل كامل مسؤولية احتلاله لها.

لقد تناول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، الصادر في 22 أيار 2000، مسألة الانسحاب الإسرائيلي من «مزارع شبعا»، في عدة فقرات، وجاء في الفقرة (41) منه، أن حكومة لبنان أبلغت مبعوثه الخاصّ «لارسن»، في 4/ 5/ 2000، أن «لبنان سيطالب بكافّة المزارع في منطقة شبعا الواقعة خارج منطقة عمليّات قوة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان، كما حُدّدت منذ عام 1978، وذلك في سياق الطلب الوارد بموجب القرار 425 (1978) بأن تنسحب إسرائيل من لبنان» (تقرير الأمم المتحدة، 2000). كما ورد أيضًا في الفقرة (16) من التقرير نفسه، أن حكومة لبنان زوّدت الأمم المتّحدة «بشهادات المُلكيّة اللبنانيّة لأراضٍ زراعيّة واقعة في تلك المنطقة، وبوثائق تبيّن أن المؤسّسات الحكوميّة والدينيّة اللبنانيّة مارست سلطات قضائيّة، في أوقات مختلفة، على هذه المزارع. وقامت حكومة لبنان بإبلاغ الأمم المتّحدة بوجود تفاهم مشترك بين لبنان والجمهوريّة العربيّة السوريّة بأن هذه المزارع لبنانيّة، وشمل ذلك قرارًا للجنة لبنانية – سورية مشتركة خلص في عام 1964 إلى أن المنطقة لبنانية، وأن الحدود الدوليّة ينبغي أن يُعاد رسمها وفقًا لتلك النتيجة وقد ذكر وزير الخارجية السوري، السيد الشرع. في حديث هاتفي معه جرى في 16 أيار/ مايو 2000، أن الجمهوريّة العربيّة السوريّة تؤيّد المطالبة اللبنانيّة»(تقرير الأمم المتحدة، 2000).

يضيف التقرير في الفقرة (17)، أنه في تاريخ 15 أيار 2000، تلقّت الأمم المتّحدة «خريطة مؤرّخة 1966، من حكومة لبنان تعكس موقف الحكومة بأن هذه المزارع كانت واقعة داخل لبنان»، إلّا أنه وضع مزارع شبعا «ضمن نطاق منطقة عمليّات قوة الأمم المتّحدة لمراقبة فضّ الاشتباك»، واستنادًا إلى اتّفاق فضّ الاشتباك بين القوات الإسرائيليّة والسوريّة المؤرّخ في 31 أيار 1974، بناء على الخرائط المقدّمة في هذا الخصوص. ويضيف التقرير، أن الجدير بالذكر حول هذه المناطق، على الرغم «من الأدلة المتناقضة التي أشرت إليها، وبصرف النظر عن التفاهم الحالي بين لبنان والجمهوريّة العربيّة السوريّة، تقع في منطقة تحتلّها إسرائيل منذ عام 1967، وتخضع، بناء على ذلك، لقرارَيْ مجلس الأمن 242 (1967) و338 (1973) اللذَيْن يدعوان إلى انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة» (تقرير الأمم المتحدة، 2000).

تفضي هذه الفقرات في مدلولاتها إلى الأهميّة الاستراتيجيّة لهذه المنطقة، ومدى ارتباطها بجيوسياسة الصراع العربي – الإسرائيلي، لأن الجيش الإسرائيلي أقدم على احتلال المزارع شيئًا فشيئًا، ولم يبادر إلى احتلالها دفعة واحدة، على غرار ما فعل بالجولان والضفّة الغربيّة وسيناء، وذلك لتفادي لفت النظر باحتلاله جزءًا من الأراضي اللبنانيّة، علمًا أن الدولة اللبنانيّة لم تدخل حرب حزيران 1967، بعكس سوريا والأردن ومصر (الخطيب، 2001، ص 119)، وبحلول شهر تموز 1967، كانت «مزارع المغر وبرختا ومراح الملول أولى المزارع التي دمّرها العدو الإسرائيلي تدميرًا كليًّا وباتت مواسم الحصاد في المزارع الأخرى كلها أحزان ورعب وخوف» (الخطيب، 2001، ص 120).

كان الهدف القانوني الإسرائيلي «من هذا التسلّل» وضع حدّ لاتفاقية الهدنة، مستغلًّا إعلام الحكومة اللبنانيّة، بتاريخ 31 تموز 1967، الأمين العام للأمم المتحدة، أنّها تقبل بالقرارات التي يعتمدها مجلس الأمن في ظروف مواجهة 1967، وهذا «ما عدّته إسرائيل مشاركة في الحرب» (فاضل، 2007، ص ص 41 – 43). وبعد توقيع اتّفاق القاهرة في العام 1969، بين الدولة اللبنانيّة والمقاومة الفلسطينيّة، بعد تفاقم الوضع العسكري في منطقة العرقوب، فقد «أخذ الاحتلال يغيّر من نهجه، فبدأ يقيم المواقع العسكريّة الثابتة في العديد من المراكز والتلال الإستراتيجيّة» (الخطيب، 2001،

ص 121)، ومن العام 1970، حتى العام 1990، استكملت إسرائيل احتلالها لـ«مزارع شبعا» وغالبية تلال «كفرشوبا» وضمّتها إلى كيانها.

أمّا من الجهة السوريّة، فقد أنجزت لجان فنيّة لبنانيّة – سوريّة، في 27/ 3/ 1946، اتّفاقًا نهائيًّا على خطّ الحدود في المزارع، وإنهاء مشكلة «مُغر شبعا» بين الدولتَيْن اللبنانيّة والسوريّة، باستثناء مزرعة «مغر الشباعنة» التي أصبحت منذ ذلك التاريخ ضمن الحدود السورية. وفي إطار معاهدة الدفاع العربي المشترك التي أُبرمت في مصر، في العام 1950، وضمّت سبع دول عربيّة، هي مصر ولبنان وسوريا والأردن والعراق والسعوديّة واليمن. وعُقد بين الجيشَيْن اللبناني والسوري «اتفاق على وضع مخفر درك سوري مؤقت في مزرعة «زبدين» للمراقبة ومنع التسلّل والتهريب في تلك المنطقة، وقد سادت تلك الفترة بعض المشاكل الحدوديّة بين البلدين بسبب سياسة الأحلاف وساد الاضطراب تلك المنطقة» (الخطيب، 2001، ص 145).

يبدو أن الدولة اللبنانيّة لم تتابع قضية الحدود عند «مزارع شبعا» استنادًا إلى خطّة قانونيّة واضحة، كذلك لم تقدّم سوريا مذكّرة خطيّة واضحة تؤكد لبنانيّة المزارع، وتدعم الموقف القانوني اللبناني في المحافل الدوليّة.

من هنا، أصبح القرار (1701) خارج نطاق المزراع، وما تزال الدولة تنتظر الظروف المؤاتية لاستعادة أراضيها، بالارتكاز إلى العلاقات الدبلوماسيّة الدوليّة، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، وهي القوة الأفعل، هي الاستناد إلى المقاومة العسكريّة الميدانيّة، على غرار ما حصل في مختلف المناطق الجنوبيّة قبل تحرير العام 2000.

3.6. غياب تطبيق القرار (1701) في قرية الغجر

بعد الانسحاب الإسرائيلي، في العام 2000، تبيّن أن الخطّ الأزرق يقسّم قرية الغجر إلى قسمَيْن، القسم اللبناني والقسم السوري. فيما تبيّن أيضًا أن جميع سكّانها من السوريّين، إلا أنهم حصلوا على الهويّة الإسرائيليّة ضمن حملة التجنيس، ويعملون داخل الأراضي المحتلّة، لذلك تقرّر في العام 2000، إبقاء الوضع على ما هو عليه وإبقاء القرية غير مقسّمة.

تكمن إشكاليّتها الرئيسيّة أنها المنطقة الوحيدة التي يتعدّى تواجد جيش الاحتلال الإسرائيلي شمال الخط الأزرق، بما يُعدّ داخل الأراضي اللبنانيّة المحتلّة، كذلك لا يقتصر وجوده في المناطق المأهولة سكانيًّا، إنما توسّع ليشمل منطقة واسعة محيطة بالبلدة، تمتدّ «من نهر الوزّاني حتى بلدة العبّاسية، كما يطال مياه نبع الوزّاني التي تسرق منها إسرائيل كميّات كبيرة تحت ستار حاجات أهل الغجر»(مراد، 2020، ص 185).

وبعد صدور القرار (1701)، لم ينسحب الجيش الإسرائيلي من القرية والمنطقة المحيطة بها من الجانب اللبناني، والتي عرفت بـ (B41)، إنما جرت مداولات كثيرة للتوصّل إلى اتّفاق يؤدّي إلى الانسحاب الإسرائيلي مقابل ترتيبات خاصّة من جانب الدولة اللبنانيّة يسمح لسكان الغجر البقاء في منازلهم، غير أن العدوّ الإسرائيلي أصرّ على عدم إمكانيّة التخلّي عن سكان الغجر كونهم يحملون الجنسيّة الإسرائيليّة، وهذا ما شمل أيضًا المنطقة غير المأهولة والملاصقة لقرية الغجر اللبنانيّة وإبقائها تحت الاحتلال.

لذلك عجز القرار (1701) أيضًا، عن إخراج الاحتلال الإسرائيلي من القسم اللبناني لقرية الغجر، وهذا أيضًا ما يضع الدولة اللبنانيّة أمام استحقاق تحريرها، ضمن مختلف الوسائل المتاحة، وعلى اختلاف أنواعها.

الاستنتاجات

ما يأخذنا إلى النظر عميقًا والتأمّل مليًّا، أن منطقة الشرق الأوسط بمجملها، تخضع لإرادة الولايات المتّحدة الأميركيّة وسياستها، من خلال الهيمنة وفرض نفوذها، كما تحاول أن تُخضِعها للكيان الإسرائيلي، وهذا ما لا يمكن أن تتقبّله دول المنطقة وشعوبها، الأمر الذي وضعها على فوهة بركان مشتعل لا يعرف الهدوء.

إن سياسة الولايات المتّحدة حيال المنطقة، ولّد حركات المقاومة، لا سيّما في لبنان، كما شكّل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية دافعًا أوليًّا لاستدامة المعارك العسكريّة.

إنّ ما فرضته المقاومة اللبنانيّة، على الكيان الإسرائيلي، منذ ما بعد العام 2891، هو هزيمة استراتيجيّة، تمثّلت بداية في كسر مشروع إسرائيل الكبرى، جرّاء انسحابها القسري من الأراضي اللبنانيّة، وهذا أول انسحاب لها من أراضٍ عربيّة محتلّة، كرّسه العمل العسكري، فانهزمت إسرائيل.

كما أن حرب تموز 2006، كرّست معادلة الهزيمة الاستراتيجيّة لإسرائيل، ووضعها في مصافّ الدول المهزومة، بعدما تربّعت على عرش التحكّم في منطقة الشرق الأوسط لسنوات مديدة، وهذا أيضًا ما ولّد قوى عسكريّة إقليميّة أخرى لم تكن في حسبان الولايات المتّحدة الأميركيّة فضلًا عن إسرائيل، الأمر الذي جعل حركات المقاومة تشكّل عنصرًا ضاغطًا ومانعًا من تحقيق أهدافهما بشكل تامّ. لا بل شكل محورًا مقاومًا امتدّ من طهران إلى فلسطين .

إن ما شهده لبنان، بعد حرب تموز 2006، وما تلاها من صدور القرار (1701)، لهو إنجاز عسكري نوعي، أفشل المخطّط الإسرائيلي والأميركي معًا، وأعطى لبنان امتياز ترسيم حدوده البرّيّة وفق ما يراه مناسبًا، ووفق الاتفاقيّات السابقة، استنادًا إلى القوة العسكريّة التي بات يمتلكها.

أما فيما يتعلّق بالحدود لجهة «مزارع شبعا» وقرية «الغجر» وتلال «كفرشوبا»، فإن العمل جارٍ على إعطاء المفاوضات مداها الدولي والإقليمي، حيث أن الدولة اللبنانيّة تعمل ضمن استراتيجيّة استعادة أراضيها عن طريق العلاقات الدبلوماسيّة، وترتكز بذلك إلى عنصر قوة المقاومة، أما في حال استمرار التعنّت الإسرائيلي، فإن الخيار هو العودة إلى نهج العمليّات العسكريّة، لكنّ ما يعطي تباشير الحلول، أن الضغط العسكري يترافق مع الضغط السياسي، وهذا ما يمكن أن يحقّق إنجازًا نوعيًّا تاليًا بتحرير المزارع، نظرًا لما جرى من ترسيم الحدود البحريّة، واستنادًا أيضًا إلى قوة المقاومة والعمل العسكري.

قائمة المصادر والمراجع

أ. المصادر

1. الجوني، مصطفى (2007). **ترسيم الحدود اللبنانية السورية الفلسطينية، وأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية 1920 – 2000**. دار المحجة البيضاء، بيروت، ط 1.
2. حطيط، أمين (2004). **صراع على أرض لبنان بين الحدود الدولية والخط الأزرق، وقائع وأسرار**، دار الأمير، بيروت، ط 1.
3. الخطيب، منيف (2001). **مزارع شبعا حقائق ووثائق**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط 1.
4. دوغان، محمّد محمود (2018). **الجوانب القانونية والدولية لقرار مجلس الأمن الدولي 1701 وإشكاليّة تطبيقه في لبنان**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط 1.
5. روس، دنيس: **السلام المفقود، خفايا الصراع حول الشرق الأوسط**، ترجمة عمر الأيوبي وسامي كعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005 م.
6. سولت، جيرمي (2011). **تفتيت الشرق الأوسط، تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي**، ترجمة نبيل صبح الطويل، دار النفائس، دمشق، ط 1.
7. شحيتلي، عبد الرحمن (2024). **الحدود اللبنانية البرية والبحرية، دراسة تاريخية وجغرافية وسياسية**، دار الفارابي، بيروت، ط 1.
8. طباجا، يوسف (1102). **منهجية البحث**، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط 2.
9. فضل الله، حسن (2009). **سقوط الوهم، هزيمة الاحتلال وانتصار المقاومة في لبنان**، دار الهادي، بيروت، ط 2.

10. فاضل، فادي (2007). **إجراءات مجلس الامن في جنوب لبنان (1948-1986)، مقاربات متأرجحة بين الفصلين 6 و7 من ميثاق منظمة الامم المتحدة**، ترجمة ريتا ج. عيد، منشورات الجامعة الأنطونية، بعبدا، لبنان، لا ط.

11. كوفمان، ستيفن (2011). **الطريق إلى 1559، لبنان في صلب إدارة جورج دبليو بوش**، ترجمة نجوى نصر، دار سائر المشرق، بيروت، ط 1.

12. كولبل، يورغن كاين: **اغتيال الحريري، أدلّة مخفية**، ترجمة هاني صالح – كامل إسماعيل، دار الرأي للنشر، دمشق، ط 1، 2006.

13. لوزيل، فنسان (2011). **أسرار الرؤساء، وكالة المخابرات المركزية، البيت الأبيض، الإليزيه: الملفات السرية 1981 – 2010**، جرّوس برّس ناشرون، طرابلس، ط 1.

14. مراد، أنطوان (2020). **حقوق بين الخطوط الحدود اللبنانية الجنوبية تحوّلات تاريخية وإشكاليات حدودية**، مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني، ط 1.

16. المصري، شفيق (2008). لبنان والشرعية الدولية، القضية اللبنانية في المحافل الدولية وفي ضوء القانون الدولي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1.

ب. الدوريّات

1. إبراهيم، حسن محمد (2018). **الدور السوري في التصدي للعدوان الإسرئيلي على لبنان إبّان عملية «عناقيد الغضب» العام 1996**، مجلة المعهد، النجف الأشرف – العراق، العددان الثاني عشر والثالث عشر.

ج. صحف

1. صحيفة الديار اللبنانية: لمزيد من المعلومات حول الوفود المشاركة في القمة، راجع العدد الصادر في تاريخ الخميس 14 آذار 1996؛ العدد الصادر في تاريخ 18 آذار 1996.

2. صحيفة السفير اللبنانية: الثلاثاء 12 آذار 1996.

3. صحيفة النهار اللبنانية: للاطلاع على بنود التفاهم، راجع العدد الصادر في تاريخ 27/ 4/ 1996.

4. صحيفة هآرتس الإسرائيلية: مقابلة مع إذاعة «كول يسرائيل»، نقل وقائعها إيتان رابين. راجع العدد الصادر في تاريخ 28/ 4/ 1996.

د. مواقع إلكترونية

1. الأمم المتحدة (2000). تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن 425 (1978) و426 (1978)، الرقم (460/ 2000/ S)، الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، نشر بتاريخ 22/ 5/ 2000، على الرابط:
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n00/441/22/pdf/n0044122.pdf?token=iWXbz3sHmUTxvBJejo&fe=true

2. الجزيرة نت(2001). الجيش السوري يكمل معظم انسحابه من بيروت، نشر بتاريخ 15/ 6/ 2001، شوهد بتاريخ 4/ 6/ 2024، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2001/6/19/

3. الجزيرة نت (2005). الأسد يعلن انسحابًا كاملًا من لبنان ويعتبره من مصلحة دمشق، نشر بتاريخ 5/ 3/ 2005، شوهد بتاريخ 3/ 6/ 2024، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2005/3/5/

4. الجزيرة نت (2024). الحرب الأميركية على أفغانستان.. استمرت 20 عامًا وكلفت واشنطن تريليوني دولار، موقع الجزيرة نت الإلكتروني، نشر بتاريخ 27/ 3/ 2024، شوهد بتاريخ 3/ 6/ 2024، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/3/27/

5. رايس، كوندوليزا (2005). كلمة أمام لجنة العلاقات العامة الأميركية – الإسرائيلية (AIPAC)، نشر بتاريخ 32 أيار 2005. شوهد بتاريخ 25/ 3/ 2020، على الرابط:
www.youtube.com/watch?v=TiGXVVt6uYQ

6. فرانس 24 (2021).20 عامًا على اعتداءات 11 سبتمبر، موقع فرانس 24 الإلكتروني، شوهد بتاريخ 3/ 6/ 2024، على الرابط:
https://www.france24.com/ar/.

7. كونا (2005). السفيرة الامريكية ستعود إلى دمشق ولكن بعد اجراء الانتخابات اللبنانية، موقع وكالة الأنباء الكويتية الإلكتروني، نشر بتاريخ 3/ 5/ 2005، شوهد بتاريخ 6/ 6/ 2024، على الرابط:

https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1518102&language=ar

8. نصر الله، السيد حسن (2005). كلمة السيد نصر الله في احتفال يوم الحرية 29/ 1/ 2005، موقع العلاقات الإعلامية في حزب الله، شوهد بتاريخ 3/ 3/ 2024، على الرابط:
https://mediarelations-lb.org/post.php?id=3014

9. نصر الله، السيد حسن (2005). مؤتمر صحفي للسيد حسن نصر الله، موقع العهد الإخباري الإلكتروني، نشر بتاريخ 21/ 6/ 2005، شوهد بتاريخ 3/ 3/ 2024، على الرابط:
https://www.alahednews.com.lb/uploaded/victory-july-2006/s02.html

EUROPUB Publishing Company LTD, UK

CheckInCertificate

CERTIFICATE
OF ACHIEVEMENT

THIS CERTIFICATE IS PROUDLY PRESENTED TO

Sada Al - Oulum

(ISSN: 2959-9423)

has been successfully indexed in **EuroPub Database** in year **2024**, a prestigious repository of scientific literature and research. **"Sada Al - Oulum"** has met the rigorous standards and criteria set forth by EuroPub Database for inclusion in EuroPub database, demonstrating excellence in scholarly content, editorial quality, and relevance to the scientific community.

This indexing acknowledgment is a testament to the dedication and commitment of the editorial board, authors, and contributors of **"Sada Al - Oulum"** to advancing knowledge and innovation in ***Arts, humanities and social sciences***.

This certificate is issued under the cover of EuroPub Publishing Company, Ltd., UK.

Euro Code: 1655739804 **Issue on:** 2024-09-14 **Validity:** 1 Year

Please check it as online with Euro Code: https://cms.europub.co.uk/qr_check

VALID

SIGNATURE

Database: http://europub.co.uk/

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com
البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com
الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 2959-9431